

24 يوليه 2018

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 16 يوليو 2018 مشاورات المادة الرابعة [1] مع المملكة العربية السعودية.

من المتوقع أن يرتفع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 1.9% في عام 2018، بينما سيرتفع النمو غير النفطي إلى 2.3%. ومن المتوقع أن يزداد تحسن النمو على المدى المتوسط نتيجة لتطبيق الإصلاحات وارتفاع الناتج النفطي. وتتسم المخاطر بالتوازن على المدى القصير. وازداد توظيف المواطنين السعوديين، ولما سيما النساء، لكن معدل البطالة بين المواطنين ارتفع إلى 12.8% في 2017.

وارتفع تضخم مؤشر أسعار المستهلكين في الأشهر الأخيرة مع تطبيق ضريبة القيمة المضافة وزيادة أسعار البنزين والكهرباء، وتشير التوقعات إلى بلوغه 3% في 2018، قبل أن يستقر في حدود 2% على المدى المتوسط. ومن المتوقع أن يستمر تراجع عجز المالية العامة، من 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2017 إلى 4.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 ثم يواصل التراجع إلى 1.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2019. وتشير التوقعات إلى اتساع عجز المالية العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط على المدى المتوسط كما تنطوي عليه أسواق العقود المستقبلية. ومن المتوقع أن يستمر تمويل العجز بمزيج من عمليات سحب من الأصول والاقتراض المحلي والدولي.

ومن المتوقع أن يحقق رصيد الحساب الجاري فائضا نسبته 9.3% من إجمالي الناتج المحلي في 2018 مع ارتفاع إيرادات تصدير النفط وبقاء التدفقات الخارجة من تحويلات الوافدين مكبوحة. ومن المتوقع ارتفاع الأصول الأجنبية الصافية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي هذا العام وعلى المدى المتوسط.

ولما يزال نمو الائتمان والودائع ضعيفا لكنهما من المتوقع أن يكتسبا قوة بفضل زيادة الإنفاق الحكومي والنمو غير النفطي. ويُتوقع ارتفاع ربحية المصارف مع اتساع هوامش الفائدة، وتظل المصارف محتفظة بمستويات جيدة من رأس المال والسيولة.

وتواصل الحكومة تنفيذ إصلاحات المالية العامة بما في ذلك تطبيق ضريبة القيمة المضافة ومواصلة زيادة أسعار الطاقة في مطلع عام 2018. ولما تزال الإصلاحات جارية من أجل تحسين بيئة الأعمال وزيادة حيوية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعميق الأسواق المالية، وزيادة مشاركة النساء في الاقتصاد، وتأسيس صناعات جديدة تنطوي على إمكانات كبيرة للنمو وتوفير فرص العمل.

تقييم المجلس التنفيذي [2]

أثنى المديرين التنفيذيين على الحكومة السعودية لما حققتَه من تقدم في تنفيذ جدول أعمالها الإصلاحية. ورحب المديرين بالآفاق الإيجابية بوجه عام وأكدوا أنه لا ينبغي لارتفاع أسعار النفط أن يُبطئ زخم الإصلاح. واتفق المديرين على أن مواصلة الالتزام بتنفيذ إصلاحات واسعة النطاق سيساعد على تحقيق أهداف المالية العامة وتشجيع النمو غير النفطي.

ورحب المديرين بالجهود الجارية لضبط أوضاع المالية العامة واتفقوا على أن الهدف المحدد لتحقيق ميزانية متوازنة في 2023 هو هدف ملائم. وأكدوا على أهمية التنفيذ الكامل لإصلاحات الإيرادات والحد من نمو الإنفاق الحكومي مستقبلاً من أجل تحقيق هذا الهدف. وفي حالة تجاوز أسعار النفط المستويات المفترضة في الميزانية، أوصى معظم المديرين بإدخال الإيرادات الإضافية للبدء في إعادة بناء الاحتياطيات الوقائية في المالية العامة.

ورحب المديرين بالإجراءات الجديدة على صعيد الإيرادات، ولما سيما تطبيق ضريبة القيمة المضافة. وحثوا الحكومة على مواصلة الإعداد لخفض المستوى الحدي للتسجيل في ضريبة القيمة المضافة في 2019. ورحب المديرين بعزم الحكومة مواصلة رفع أسعار الطاقة بالتدريج، ولكنهم رأوا أن هناك مجالاً لمزيد من التواصل حول الزيادات المستقبلية في أسعارها. وأكد المديرين على أهمية ضمان كفاية التحويلات من خلال "حساب المواطن" لتعويض الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط عن أثر ارتفاع الأسعار.

وحث المديرين الحكومة على تثبيت الإنفاق المالي في إطار متوسط المدى للنفقات، وأعربوا عن تأييدهم للمراجعة الجارية للخدمة المدنية، التي ينبغي أن تساعد على تحديد الإصلاحات اللازمة لاحتواء فاتورة الأجور. ورحب المديرين بالجهود التي بُذلت في الفترة الأخيرة لتعزيز إطار المالية العامة متوسط الأجل، وإضفاء مزيد من الشفافية على المالية العامة، وتطوير تحليل المالية العامة الكلية، وحثوا على تحقيق مزيد من التقدم في هذه المجالات. وأكد المديرين على أهمية وضع إطار متكامل لإدارة الأصول والخصوم تسترشد به الحكومة في اتخاذ قراراتها بشأن الاقتراض والاستثمار.

ورحب المديرين بالتقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وأكدوا على ضرورة استمرارها والتشاور مع القطاع الخاص، كما أشاروا إلى التقدم المحرز في خطط الخصخصة وعلاقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وأعربوا عن اعتقادهم في ضرورة تعجيل وتيرة هذه البرامج. واتفق المديرين على أن القطاع العام يستطيع أن يقوم بدور محفز لتنمية قطاعات جديدة، لكنهم أكدوا أن ذلك ينبغي ألا يزاحم القطاع الخاص.

وأكد المديرين على أن سياسات توفير فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص ينبغي أن تركز على السعي إلى تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين السعوديين والوافدين. وإضافة إلى الإصلاحات الجارية، أعرب المديرين عن اعتقادهم في ضرورة تحديد توقعات واضحة بشأن الآفاق المستقبلية للوظائف العامة، وإصلاح نظام تأشيرات العمالة الوافدة، ومواصلة النهوض بالتعليم

والتدريب، ومعالجة القيود المتبقية على توظيف الإناث.

ورحب المديرين بتركيز الحكومة على التطوير والاحتواء الماليين، واتفقوا على ضرورة إعطاء الأولوية لتوفير مزيد من التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين القدرة على الوصول إلى القطاع المالي، وخاصة للنساء، وزيادة تطوير أسواق سندات الدين. كذلك رحب المديرين بجهود مؤسسة النقد العربي السعودي نحو تقوية إدارة السيولة. وحث المديرين الحكومة على مواصلة تعزيز فعالية الإطار الذي وضعته لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

واتفق المديرين على أن ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي يفيد المملكة العربية السعودية بشكل جيد نظرا لهيكل اقتصادها.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2016-2019

السكان: 32.6 مليون نسمة (2017)

الحصة: 6985.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (%2.93 من المجموع)

معدل الإلمام بالقراءة: 95% (2015، البالغون)

أهم المنتجات والصادرات: النفط والمنتجات النفطية (77%)

أهم أسواق التصدير: آسيا، والولايات المتحدة، وأوروبا

أولىة

توقعات

توقعات

2016

2017

2018

2019

النتائج

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

1.7

-0.9

1.9

1.9

الأسعار

تضخم مؤشر أسعار المستهلكين (%)

2.0

-0.9

3.0

2.0

مالية الحكومة المركزية

الإيرادات (%) من إجمالي الناتج المحلي

21.5

24.1

30.6

31.7

(% من إجمالي الناتج المحلي)

النفقات

38.7

33.4

35.2

33.4

رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)

-17.2

-9.3

-4.6

-1.7

الدين العام (% من إجمالي الناتج المحلي)

13.1

17.2

19.1

20.3

الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)

-45.7

-39.7

-41.7

-36.9

المنقود والمائتمان

المنقود بمعناها الواسع (التغير %)

0.8

0.2

2.3

2.8

المائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (التغير %)

2.4

-0.8

2.0

2.2

ميزان المدفوعات

الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)

-3.7

2.2

9.3

8.8

الاستثمار الأجنبي المباشر (% من إجمالي الناتج المحلي)

1.2

0.2

0.2

0.2

المحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات)1

32.3

28.4

29.2

30.2

الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)

28.9

34.9

35.7

36.5

سعر المصرف

سعر المصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

4.8

-5.1

-5.4

....

معدل البطالة

الكلية (% من مجموع القوى العاملة)

5.6

6.0

...

...

المواطنون (% من مجموع القوى العاملة)

12.3

12.8

...

...

المصادر: الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1 الواردات من السلع والخدمات.

2 بالنسبة لعام 2018، هي أحدث البيانات المتاحة.

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريراً يشكل أساساً لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

[2] في ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين، ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي تستخدم في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت: <http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm>.

المصدر: [صندوق النقد الدولي](#)

المفكرات الواردة في الأوراق والمداخلات والتعليقات لا تعبر عن رأي الموقع وإنما عن رأي أصحابها